«الأمناء» تنشر تقريرًا مفصلاً عن حقائق تدمير الجنوب من قبل نظام صنعاء

هكذا دمر الشماليون الجنوب ومؤسساته

هكذا دمر الشماليون الجنوب ومؤسساته

«الأمناء» تقرير خاص:

التقارير التي نشرت على امتداد الفترة السابقة وعلى وجه الخصوص منذ العام 94م حتى يومنا هذا، وهي الفترة التي شهدت تدمير وطمس وتدهور أوضاع هذه المصانع والمنشآت الاقتصادية بصورة ممنهجة وفي إطار مخططات تآمرية على كل منجزات دولة الجنوب من قبل النظام اليمني "الشمالي".

لقد كان عمال الجنوب في "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" قبل الوحدة "المزيفة" يشكلون السواد الأعظم من جماهير شعب الجنوب، ويعملون في مختلف المؤسسات الاقتصادية والصناعية والمرافق الخدمية الحيوية بمختلف تخصصاتها، ويديرون عجلة الانتاج في مصانع القطاع العام الذي كان سائداً وقائما على أرضية صلبة.

وهذه المؤسسات والمرافق التي كانت بعد عام 90م أي بعد قيام الوحدة المزيفة مستهدفة من قبل النظام اليمني "الشمالي" الذي وضع مخططاته منذ الوهلة الأولى لتدميرها ونهبها وطمسها كغيرها من المعالم التاريخية والأثرية التي طمست وشوهت منذ اجتياح الجنوب في عام 1994م تحت مايسمى بعملية (الخصخصة).

وفي تقريرنا هذا سنسلط الضوء حول هذا المخطط الذي تم تنفيذه بعناية وبحقد دفين لكل إنجازات دولة الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، حيث شكلت لجنة وزارية يرأسها نائب رئيس الوزراء في عام 1995م وتضم في عضويتها أكثر من (5) وزراء، همهم الأكبر كان القضاء على هذه المؤسسات ونهبها وتشريد العاملين فيها.

بداية تنفيذ المخطط

في أواخر العام 1994م صدر قرار مجلس الوزراء اليمني رقم (150) بشأن الخصخصة ، وذلك على قاعدة إعادة النظر في الوظيفة الاقتصادية للدولة ، وتحت هذه المبررات تسارعت الخطوات بشكل ملحوظ في تلك الفترة بهدف الإجهاز على المؤسسات الصناعية والاقتصادية في الجنوب، وتمت إجراءات عديدة لم تفلح في استكمال خصخصة المؤسسات الصناعية وفقاً لرغبات وأطماع أطراف متنفذة، بعد أن رست المزايدة للمرحلة الأولى من خصخصة المؤسسات الصناعية على تاجر جنوبي يدعى "مهدي بلخر" وهو من أبناء شبوة، الذي نجح بعد عملية فتح المظاريف من شراء سبعة مصانع، حيث كانت عطاءاته المقدمة بمبالغ تفوق بقية العطاءات بشكل كبير، ولكن تم التحايل على هذه العملية من قبل المتنفذين ،حيث تم إلغاء قرار اللجان المختصة للخصخصة بإرساء المزايدة عليه، ولازال كثيرٌ من المراقبين والمتابعين والمتخصصين في المجال الصناعي يتذكرون تلك الواقعة، فتوقفت عملية الخصخصة لأشهر، ثم عاودت اللجان المختصة عملها، ولكن هذه المرة لم يُتبع أسلوب "البيع بالمزاد" وهو أحد الأساليب المتبعة عند الخصخصة، بل تم إقرار "تصفية" تلك المؤسسات الصناعية، وهو مايؤكد أن الخصخصة لم يكن الغرض منها انتشال تلك المؤسسات من أوضاعها أو رفد الموازنة بالأموال جراء بيعها، بل كان الغرض هو ما آلت إليه اليوم من أوضاع وتحولها إلى أطلال ينعق فيها الغراب .

تم صدر القرار رقم (8) لعام 1995م (يناير) بشأن الإجراءات التنظيمية والتنفيذية لخصخصة وتصفية المؤسسات الصناعية، وبصدور هذين القرارين عقدت اللجنة الوزارية عدة اجتماعات متسارعة في عدن لترتيب أمورها والإسراع في الإجهاز على المؤسسات الصناعية دون مراعاة أوضاع العمالة أو وضع حلول لمعالجة أوضاعها وضمان استمرارهم في وظائفهم .

وقد استندت لجنة الخصخصة في تصفية هذه المؤسسات على قانون "تشطيري" ساري المفعول في الجنوب منذ العام 1979م، وهو قانون المؤسسات والشركات العامة، كغطاء قانوني لإتمام عملية التصفية، ذلك لأنه لم يكن في تلك الفترة — 1994 — يوجد قانون للخصخصة.

ومن المهم الإشارة إليه أن سياسة الخصخصة التي اتبعتها الدولة كانت بحسب مراقبين ومحللين، محاولة من المتنفذين من البيوت التجارية الكبيرة في الشمال الذين لايتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة، لإغلاق وإنهاء هذه المؤسسات الصناعية التي تعمل في نفس النشاط الصناعي لمصانعهم الخاصة التي يمتلكونها بعيداً عن مبدأ ويسوقون منتجاتها بعيداً عن مبدأ التنافس، هذا المبدأ الذي تأتي ثماره لصالح المستهلك، وحتى يتمكنوا من احتكار السوق، في الوقت الذي لايوجد في اليمن كبقية دول العالم قانون لمنع الاحتكار، وهذا مافتح شهية تلك البيوت التجارية .

ثم شكلت بعد ذلك عدة لجان فرعية فنية وإدارية لحصر المصانع والمؤسسات وتقييم آلاتها ومعداتها ومنشآتها وغيرها من الأعمال التقييمية وذلك بغرض ذر الرماد على العيون لأن النوايا كانت مبيته وأن مايدور لم يكن إلا عبثًا وسيناريو معدين سلفًا لما دفعته نشوة النصر وغطرسة المتنفذين إلى مد يدها لتعبث بمقدرات الجنوب وممتلكاته وثرواته وإقصاء الموظفين والعاملين وتشريدهم وقهرهم بإبعادهم عن وظائفهم قسراً.

مصانع ناجحة طُمست بحجة (الخصخصة)

بلغ عدد المصانع في الجنوب وتحديداً في العاصمة عدن أكثر من (20 مصنعاً) جميعها كانت ناجحة في إنتاجها الذي كان يفي بتغطية احتياجات السوق المحلية والبعض الآخر منها كان يتم تصدير منتجاته إلى بعض الدول المجاورة ، وهذه المصانع هي : (مصنع البسكويت / مصنع الألبان / مصنع الغزل والنسيج / مصنع معجون الطماطم / مصنع الثورة للمنتوجات الحديدية / مصنع الأدوات الزراعية والمعدنية / مصنع الأحذية الجلدية / مصنع البطاريات السائلة / مصنع الجندي للبلاستيك / مصنع العطور / المخبز الشعبي / مصنع الشهداء للملابس / تعاونية الصناعات الجلدية / تعاونية المرأة للخياطة / مصنع الدباغة الوطني / مشروع مصنع الصابون / مصنع المعدن في المعلا / مصنع صيرة للمشروبات / مصنع الزيوت النباتية / مصنع المشروبات الغازية / المؤسسة العامة للملح ، وهناك عدد من مصانع القطاع المختلط مثل (مصنع الشباشب المطاطية / مصنع السجائر والكبريت / مصنع الطلاء والأملشن) وغيرها من المصانع.

وقد عملت اللجنة الوزارية على ابتكار كل وسائل التدمير لهذه المصانع ونهب محتوياتها ومخزوناتها بحجة إعادة مباني البعض منها لملاكها من القطاع الخاص بقرار تم إصداره خصيصا من مجلس الوزراء والقاضي بإعادة المباني المؤممة لأصحابها، ومماتبقى من المصانع وعددها (13) خضعت للخصخصة وفقًا للسيناريو المعد سلفاً.

القيم الفعلية لكل مصنع من المصانع المملوكة لدولة الجنوب عند الخصخصة :

قامت لجنة فنية من المختصين بتقييم الآلات والمعدات والمباني والمنشآت وغيرها من المنتجات في المخازن وفقاً لأسس واتجاهات تم وضعها لهذا الغرض وكانت نتائج أعمالها كالتالي :

(1) مصنع الغزل والنسيج (سنة التأسيس 1971م) :

المساحة : 84000 متر مربع .

قيمة المباني والمنشآت : 451.584.327ريال (بأسعار عام 1996م)

عدد العمالة في المصنع : 1375 عامل وعاملة

(2) مصنع أوسان للبسكويت + المخبز الآلي (سنة التأسيس 1988م) 55a:

المساحة :29148,5 متر مربع

قيمة الآلات والمعدات: 457.968.910 ريال (بأسعار عام 1996م)

قيمة المباني والمنشآت : 313.605.363 ريال

أصول متداولة (مخزون) : 5.748.743 ريال

عدد العمالة في المصنع : 166 عاملاً وعاملة .

(3) مصنع الألبان (سنة التأسيس 1975م) 6a:

المساحة : 17451 متر مربع .

قيمة الآلات والمعدات : 93.095.700 ريال (بأسعار عام 1996م)

قيمة المباني والمنشآت: 61.149.561 ريال

أصول متداولة : 501.904 ريال

عدد العمالة في المصنع : 124 عاملا وعاملة .

(4) مصنع الزيوت النباتية (سنة التأسيس 1975م) :

المساحة : 44080 متر مربع

قيمة الآلات والمعدات : 19.003.500 ريال (بأسعار عام 1996م)

قيمة المباني والمنشآت : 132.796.714 ريال

عدد العمالة في المصنع : 3 عمال (حراسة نظراً لعدم البدء بتشغيل المصنع)

(5) مصنع الثورة للمنتوجات الحديدية (سنة التأسيس 1972م) :

المساحة : 19110 متر مربع

قيمة الآلات والمعدات : 78.311.500 ريال (بأسعار عام 1996م)

قيمة المباني والمنشآت : 132.796.714 ريال

أصول متداولة : 212.802.940 ريال

عدد العمالة في المصنع : 271 عاملا وعاملة .

(6) مصنع الأدوات الزراعية والمعدنية (سنة التأسيس 1975م) :

المساحة :26260 متر مربع

قيمة الآلات والمعدات : 72.157.500 ريال (بأسعار عام 1996م)

قيمة المباني والمنشآت : 100.132.239 ريال

أصول متداولة : 3.247.693 ريال

عدد العمالة في المصنع :96 عاملا وعاملة .

(7) مصنع الأحذية الجلدية (سنة التأسيس 1972م) :

المساحة : 1151 متر مربع

قيمة الآلات والمعدات : 29.996.650 ريال (بأسعار عام 1996م) .

اصول متداولة : 22.115.435 ريال

عدد العمالة في المصنع : 95 عاملاً وعاملة .

(8) مصنع الشهداء للملابس (سنة التأسيس 1968م) :

المساحة : 1550 متر مربع

قيمة الآلات والمعدات : 8.922.954 ريال (بأسعار عام 1996م)

أصول متداولة : 3.414.884 ريال

عدد العمالة في المصنع : 109 عامل وعاملة .

(9) المخبز الشعبي (سنة التأسيس 1975م) :

المساحة : 4800 متر مربع

قيمة الآلات والمعدات : 10.284.405 ريال (بأسعار عام 1996م)

قيمة المباني والمنشآت: 43.050.930 ريال33a

أصول متداولة : 962.503 ريال

عدد العمالة :87 عاملاً وعاملة .

(10) المؤسسة العامة للملح (سنة التأسيس 1970م) :

المساحة : 600 هكتار وهي عبارة عن أحواض للملح (الملاح)

عدد العمالة : 133 عاملا وعاملة حتى نهاية العام 1994م.

نبذة تاريخية عن المؤسسة

باعتبار المؤسسة العامة للملح هي أحد أهم الصروح الاقتصادية والصناعية التاريخية للجنوب، ونظراً لما تتمتع المؤسسة العامة للملح من أراض واسعة جداً تقدر بـ600 هكتار وهيَ عبارة عن أحواض للملح تربطها شبكة مائية عبر منافذ تفتح وتغلق لإدخال مياه البحر إليها ومن تجفيفه لاستخراج مادة الملح، فإنه لابد أن نتطرق إلى تاريخ هذه المؤسسة، تاريخ هذه الصناعة العريقة، لذلك كانت هذه المؤسسة تحت أطماع المتنفذين في صنعاء وعلى رأسهم الرئيس المخلوع الذي تمكن وأبناؤه وأقرباؤه بعد حرب صيف 1994م من البسط على هذه الهكتارات التابعة للمؤسسة بمافيها المؤسسة وأصولها وممتلكاتها ليضمها إلى المؤسسة الاقتصادية العسكرية، تلك التي لايعرف عن أمورها المالية أي جهة ولايمكن حتى لجهاز الرقابة والمحاسبة أن يتجرأ ليدخل إلى أصغر قسم فيها بغرض التفتيش على الجوانب المالية، ولا حتى الهيئة العامة للفساد التي شكلها المخلوع مؤخراً لذر الرماد على العيون.

أدخلت صناعة استخراج الملح إلى مستعمرة عدن في بداية القرن المنصرم عام 1909م لتوفر أهم العوامل والشروط لإقامتها وبمستويات تفوق بكثير ماتتمتع به الملاحات الماثلة في البلدان المطلة على المحيط الهندي، وازدهرت وتوسعت لتحتل مساحات واسعة من أراض متمرة انذاك، حيث كانت توجد ثلاثة مُلاحات وهي (بريقة / فارسي، كالتكس، خورمكسر).

أنشئت المؤسسة العامة للملح في عام 1970م بموجب القانون رقم (4) وللقرار الجمهوري رقم (11) لعام 1970م، وأصبحت المؤسسة بموجبها مالكة لكل حقول الملح العاملة أو المتوقفة في عدن، وكانت الملاحات في عدن أساسا مملوكة لشركات أجنبية إلا من بعض المحاجر الصغيرة التي كانت مملوكة بعض الأفراد العائلات.

قامت الدولة والمؤسسة خلال الفترة 73م ـــ 1987م ببذل جهود كبيرة لتطوير هذه الصناعة الاستخراجية من خلال عدة مشاريع تطويرية وتحديث وإحلال لأصولها نوجزها بالتالي :

1) مشروع التطوير بالتعاون مع الحكومة الصينية:

تم تنفيذ هذا المشروع بموجب اتفاقية التعاون الفني والعلمي مع جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة مابين 73م ـــ 1976م وبكلفة إجمالية (463048 ديناراً) تم من خلاله إعادة تخطيط ملاحات خورمكسر وبناء قنوات المياه وتركيب مضخات وتوريد آلات حصاد وطحن وبناء مبان لإدارة الإنتاج والمطحن والصيانة وغيرهُ.

2) مشروع تحديث أصول المؤسسة :

تم تنفيذ المشروع المذكور أعلاه خلال الفترة مابين 82م ـــ 1986م وتم تمويله بقرض مصرفي وصل إجمالي الانفاق فيه نحو (815656 ديناراً) تم من خلاله العمل على إدخال الآلات والمعدات التالية :

ـــ شراء (5) صنادل حمولة (150) طن / صندل 2a.

ـــ شراء (5) سيارات نقل حمولة (5) طن / سيارة .

ـــ شراء وحدة تعبئة اتوماتيكية مع أحزمة نقل إلى الصنادل بطاقة 60 طن / ساعة

ـــ شراء آلة حصاد .

ـــ مبنى حاهز لوحدة التعبئة الأتوماتيكية .

ـــ غرافة (كاتربيللر) .

3) مشروع التطوير بالتعاون مع الحكومة البلغارية :

تم تنفيذ هذا المشروع ضمن اتفاقية التعاون الفني والعلمي مع جمهورية بلغاريا الشعبية خلال الفترة مابين 85م ـــ 1987م وبقرض حكومي وبتكلفة إجمالية قدرها (4.072.567 دولار) تم من خلال تنفيذ الآتي :

ـــ أ ـ إعداد دراسة جدوى فنية / اقتصادية لتطوير المؤسسة العامة للملح بمبلغ (372567 دولار) بهدف معرفة إمكانية توسيع الإنتاج (300 الف طن / عام) بالاستفادة من ملاحات كالتكس .

ـــ ب ـ العمل على تحديث وإعادة ترميم أحواض التبخر والتركيز والتبلور وقنوات المياه وبواباتها في ملاحات خورمكسر بمبلغ (2.500.000 دولار) .

ـــ جـــ ـ شراء (5) صنادل حمولة الصندل الواحد 150 طن بمبلغ (1.200.000 دولار) .

وقد كانت الطاقة التصميمية للمؤسسة العامة للملح قبل الاستيلاء عليها تقدر بـ(150000) طن في العام.

بعد أن تمكنت اللجنة الوزارية من جمع أكبر قدر ممكن من الوثائق عن المصانع وحتى تتمكن من بدء تنفيذ مخططها بعيداً عن المختصين من الفنيين لدى اللجنة الفرعية ومكتب الصناعة في عدن، تم صدور قرار من مجلس الوزراء بتشكيل المكتب الفني للخصخصة ومقره وزارة الصناعة في صنعاء، وتم بذلك تحويل كافة الوثائق والملفات إلى هذا المكتب الذي كان يرأسه الدكتور (يحيى المتوكل) الذي عُين لاحقا بعد انتهاء الخصخصة وزيراً للصناعة والتجارة.

واتخذت اللجنة عدة أساليب ملتوية للخصخصة ولم تلتزم لما جاء بتوصيات اللجان الفرعية في عدن ، وغالبية هذه المصانع جعلت منها اللجنة الوزارية أشبه بأطلال بغرض نهب أراضيها، كمصنع الألبان ومصنع صيرة للمشروبات ومصنع الأدوات الزراعية ومصنع الغزل والنسيج ومصنع البسكويت ومصنع الطماطم.

وبذلك يكون النظام اليمن الشمالي "الغازي" قد أجهز على القطاع العام يساعده في هذه المهمة بعض التجار الشماليين الكبار في القطاع الخاص الذين وجدوا في بداية الوحدة أن منتجاتهم السلعية غير قادرة على التنافس مع جودة منتجات القطاع العام في الجنوب وتحديداً منتجات مصنع البسكويت ومصنع الألبان ومشتقاته ومصنع الطلاء والأملشن ومصنع المنتوجات الحديدية في الوقت الذي كان يتوجب على الدولة أن تعمل على عدم الاحتكار للمنتوجات من السلع كسائر دول العالم التي تعمل على سن قوانين خاصة لمنع الاحتكار خدمة للمواطنين، وللحد من جشع التجار ورجال الأعمال ، وهم هنا في اليمن كثر ويتواجدون في مراكز القرار وبحسب الإحصائيات التي توصلت إليها اللجان الفرعية في عملها الميداني والمكتبي خلال تلك الفترة ، فقد بلغ عدد العاملين والعاملات في المؤسسات التي تم خصخصتها وتصفيتها وإحلالها نحو (6000) عامل وعاملة فقط في قطاع الصناعة بمحافظة عدن، تم إقصاؤهم وتشريدهم وتوقيف رواتبهم أو تحويل البعض منهم إلى صندوق الخدمة الذي لم يكن له رصيد، فقد ذهبت كل الأموال إلى جيوب المتنفذين ودمرت المصانع وطمست وأصبحت إثر بعد عين .

لكن عملية النهب للمؤسسة العامة للملح كانت أبشع جريمة يرتكبها نظام صنعاء ضد منشآت الجنوب ، حيث تم تحويل هذه المؤسسة بأراضيها الواسعة وأحواضها التي تبلغ مساحتها بالهكتارات والتي يسميها أبناء الجنوب بـ (الملاح) وتحويل ملكيتها إلى المؤسسة الاقتصادية العسكرية التابعة للرئيس المخلوع علي صالح وأبنائه وأحفاده وأقربائه بقرار فردي غير قانوني.

لم تكن عملية الخصخصة سوى أكذوبة الهدف الرئيسي من هذه الأكذوبة هو طمس إنجازات دولة الجنوب ونهب الثروات والممتلكات ومقدرات شعب الجنوب، وإقصاء الموظفين والعاملين وتشريدهم .

مصفاة عدن

منذ أن أنشأ المصفاة وافتتح العمل فيه رسمياً في العام 1954م من قبل شركة الزيت البريطانية المحدودة (BP) وحتى بعد أن آلت ملكيته في مايو 1977 إلى الدولة "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" لم تنطفئ تلك الشعلة التي كانت رمزاً لهذا المصفاة، بل ومدينة البريقة ولعدن بشكل عام ، وقد ساد بين المواطنين أن انطفاءها يعني توقف عجلة الانتاج في هذا الصرح الاقتصادي الضخم، وأن استمرار توهجها يعطي شهادة بكفاءة إدارتها والعاملين فيها، الذين كانوا يعملون على تشغيلها وفقاً لنظام دقيق يوضع من قبل خبراء محليين وأجانب في مجال النفط وتكريره .

استمر العمل في المصفاة على هذا النحو المتميز الذي عرفت به منذ إنشائها حتى العام 1989م، لتكون الفترة مابعد ذلك وحتى العام 93م فترة وصفها الكثيرون ممن عملوا في المصفاة بأنها فترة تراخ وانحسار وتراجع ودخول برامج وإجراءات جديدة غير معلنة الهدف منها السيطرة عليها ومحاولة تثبيها وإفشال تقدمها وتطويرها وتوسيعها، أو على أقل تقدير استمرارها بوضعها الحالي الذي بـاءت بالفشل في بداية الأمر لأن العاملين في المصفاة وجميعهم كانوا من أبناء الجنوب وعملوا في هذه المصفاة وقبلهم آباؤهم منذ إنشائها وقفوا سدا منيعاً ضد كل تلك المحاولات وعملوا بجد وإخلاص للحفاظ على هذا الصرح الاقتصادي العظيم بكل الوسائل القانونية المتاحة، وسعوا بكل حزم وحنكة وبدل مزيد من الجهود لإبقاء الشعلة متقدة ومتوهجة.

جاء العام 1994م واجتاحت جحافل صنعاء العاصمة عدن ،وتعرضت المصفاة بعد ذلك وحتى يومنا هذا لأبشع أنواع الأعمال التخريبية الممنهجة، بدءاً بالعبث بالجوانب التنظيمية والإدارية والفنية التي أثرت سلبا على مستوى الأداء والتشغيل، وافتقدت الادارة الى تلك البرامج الخاصة بالصيانة والتي اهملت بشكل متعمد، وتراجعت مستويات الإنتاج، وتناقصت آلات التشغيل والمعدات وقطع الغيار والمواد المختبرية، وافتقدت المصفاة مؤخراً للكفاءات الإدارية والفنية في كل الأقسام، وتفاقمت المشكلات فيما بين الإدارة والعاملين، وبدأ مؤشر العجز المالي للمصفاة يدق ناقوس الخطر، فخفت وهج الشعلة رويدا رويداً حتى انطفأت كليا لفترة تصل إلى عام كامل وذلك في عام 2011م، العام الذي شهدت فيه المصفاة "اعوجاجاً" في قيادته لازال يعصف بهذه المنشأة حتى يومنا هذا، ماجعل العاملين فيها يطلقون بصورة جماعية نداءات استغاثة لإنقاذ مابقي من هذا الصرح الاقتصادي العظيم الذي ينهار يوما بعد يوم في ظل الفساد الإداري والمالي المستفحل فيه والإسرع في التدخل وحل مشاكل المصفاة وإنقاذها من سرطان الفساد والإهمال الذي يفتك بها يوميا.

بالأسماء.. مصانع ناجحة طمست بحجة (الخصخصة)